جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

دور الضحايا في ارتكاب الجريمة

الدكتور محمد برهوم

الرياض

1410 هـ - 1990 م

دور الضحايا في ارتكاب الجريمة

الدكتور محمد برهوم(*)

المقدمـــــة

إن المتتبع لتطور الدراسات الاجتماعية في مجال المشكلات الاجتماعية يرى بأن الاتجاه الأول الذي ساد في النظر الى أسباب المشكلات الاجتماعية والسلوك المنحرف هو حصر المسئولية في الأفراد المجرمين أو المنحرفين على اعتبار أنهم أناس شريرون وسيئون، لأنهم يتسببون في خرق النظام العام وكان يمثل هذا الاتجاه أصحاب نظرية الباثولوجيا الاجتماعية، وقد جاء بعد هذه الفئة من علماء الاجتماع في العقدين الثاني والثالث من هذا القرن فئة قالت بأن الظروف الاجتماعية السائدة في المجتمع مثل التغيرات السريعة التي صاحبت التحضر ونمو المدن وعملية التصنيع قد تسبب في حدوث المشكلات الاجتماعية وقد عاد علماء الاجتماع مرة أخرى للتركيز على الأفراد المنحرفين في دراساتهم فهناك فريق منهم يعتقد بأن سبب الانحراف يكمن في عدم توفر الفرص المتاحة للوصول الى الأهداف التي أقرها المجتمع (Merton, 1968. Empey, 1982. Cloward and Ohlin 1980.)

(*) قسم الاجتماع. الجامعة الأردنية. عمان. المملكة الأردنية الهاشمية.

في حين يؤكد الفريق الثاني على دور المجتمع في خلق الانحراف وتثبيت دعائمه، وذلك من خلال العنونة أو الوصمة،ومهما يكن من أمر فإن تركيز علماء الاجتماع في دراستهم للسلوك المنحرف والمشكلات الاجتماعية يجب أن يتركز على البناء الاجتماعي وليس على الأفراد المنحرفين أو المشكلين Problem Individuals انطلاقاً من فرضية أساسية مؤداها أن هؤلاء الأفراد هم أحد مظاهر المشكلات الاجتماعية وإفراز لها، وأن ينظر اليهم كضحايا لخلل في البناء الاجتماعي، ويجب أن يتحملوا كامل المسئولية للأفعال المنحرفة التي ارتكبوها، وأن يتحمل جزء من المسئولية واللوم النظام الاجتماعي الذي يعيشون في ظله P 12 Eitzen 1983 إن هذا الاتجاه يوجه اللوم الى كل النظم الاجتماعية المكونة لبناء المجتمع ابتداءً من الحكومة ونظامها السياسي، الى النظام الطبقي وتوزيع الأمكنة والأدوار فيه لتقصيرها جميعاً في تحمل مسئوليتها تجاه أفراد المجتمع، وذلك من خلال العمل على توفير الفرص الكافية في التعليم، والعمل، والتقبل الاجتماعي الى آخر ذلك من فرص يمكن أن تقلص فرص الانحراف والتفكير في ارتكاب الجريمة.

يتبين من العرض السابق وجود اتجاهين رئيسين في النظرة الى تحديد المسئولية في حدوث السلوك المنحرف

أولهما يقول بمسئولية الفرد المنحرف Person-Blame Approach سواء كان سبب انحرافه عائداً الى خلل في بناء شخصيته ـ فسيولوجياً أو نفسياً ـ أو خلل في بناء المجتمع الذي ينتمي اليه، وينادي هذا الاتجاه بتغيير الشخص المنحرف من خلال علاجه في المؤسسات العلاجية

المخصصة لهذا الغرض

وثانيهما الاتجاه الذي يوجه اللوم الى النظام الاجتماعي System-Blame Approach إذ يوجه أنصار هذا الاتجاه جل اهتمامهم الى مصادر أخرى للانحراف وهي النظم الاجتماعية المسئولة عن اشباع الحاجات الأساسية للفرد، والمسئولة مسئولية مباشرة عن توفير الفرص اللازمة لاستغلال الأفراد لكفاءاتهم وتجنيبهم طرق الانحراف Eitzen 1983; 11 - 16 إن حصر المسئولية في جهة بعينها، سواء أكانت الفرد أم النظام الاجتماعي القائم، تجاهل لتداخل وتفاعل العوامل المؤدية لحدوث السلوك المنحرف، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد، أم مستوى المجتمع، هذا بالاضافة الى أن الاتجاه الأول في تحديد مسئولية الانحراف أغفل نقطة هامة في دراسته للسلوك المنحرف وهي دور الضحية، وذلك بتركيزه على الجوانب الشخصية، وأثرها في حدوث الجريمة معتبراً الشخص المنحرف ضحية لخلل في بناء الشخصية، فالمجرم مثلاً يرتكب الجريمة نتيجة لطمعه وشعوره بالعدوانية، وعدم قدرته على السيطرة على عواطفه وضعف الضمير لديه ورغم أهمية هذا الموضوع فإن الدراسات الاجتماعية الخاصة بدراسة السلوك المنحرف لم تول اهتماماً كافياً لهذا الموضوع

ومن بين الدراسات التي اهتمت بموضوع الوقاية من وقوع الجريمة من خلال التركيز على الأدوار التي يمكن أن تلعبها جهات مختلفة في منع وقوع الجريمة، دراسة توماس ربيتو Thomas Reppetto عن جرائم السكن Residential Crime وذلك ببيان الدور الذي يمكن أن يقوم به السكان في مراقبة جيرانهم، بقصد منع وقوع الجريمة، وقد

توصل الى نتيجة مفادها، أن الصفات الفيزيقية للمساكن تؤثر في ارتكاب الجريمة Reppeto 1974 وهناك دراسة أخرى قام بها بوب (Pope, 1977) على السرقة في مقاطعة كولومبيا، توصل فيها الى نتائج مماثلة، كذلك اهتمت دراسات أخرى ببيان العلاقة بين الجانب المعماري والبيئي للمنازل، ومدى مساهمتها في المحافظة على المنازل من خطر التعرض للسرقة، هذا بالاضافة الى اهتمام بعض الدراسات الأخرى بالنشاطات الانسانية وعلاقتها بارتكاب الجريمة، أما دراسة لورنس كوهن L. Cohen وماركس فلسون M. Felson فقد ركزت على بيان العلاقة القائمة بين توزيع النشاطات الروتينية Routine Activities التي تتلخص في العمل الرسمي، وكسب القوت، وتأمين المسكن، واشباع الحاجات، وشغل وقت الفراغ، والتعلم الى غير ذلك من نشاطات، وبين السلوك الاجرامي ومعدلاته وقد انطلق الباحثان من فرضية مؤداها «أن توزع أو تشتت هذه النشاطات بعيداً عن مكان السكن، والأسرة يزيد من فرص حدوث الجريمة»، فبدلاً من التركيز على السمات الشخصية للمجرمين، قام الباحثان باستخدام أسلوب النشاط الروتيني Routine Activity Approach لتحليل اتجاهات الجريمة، وذلك بالتركيز على الظروف التي تدفع المجرمين الى ارتكاب أفعالهم الاجرامية، فمعظم الأفعال الاجرامية تتطلب تلازماً في الحدوث في الزمان والمكان لعناصر ثلاثة تعتبر ضرورية وأساسية لحدوث الجريمة وهي: «وجود أشخاص يتوفر لديهم الاستعداد لارتكاب الجريمة Likely offenders وأهداف مناسبة Suitable Targets وغياب مصدر

الحماية Absence of Guardian » وقد توصل الباحثان الى نتيجة مؤداها أن النشاطات الروتينية يمكن أن تهيىء بحق الفرصة لارتكاب أفعال اجرامية

تهدف هذه الورقة الى بيان دور الضحية في تهيئة الفرصة لوقوع الفعل الاجرامي وذلك من خلال بحث العنصرين الأخيرين من عناصر حدوث الفعل الاجرامي نظراً لعلاقتهما القوية بنظرية توقيع اللوم على الضحية Victim-Blame Theory باعتباره مسئولاً بشكل جزئي عن وقوع الجريمة لأنه يسهم في تهيئة الفرصة الملائمة لوقوعها

توفر الهدف المناسب Suitable Target

تساعد الضحية في بعض الأحيان في توفير الفرصة الملائمة، من خلال التقصير أو الاهمال وعدم الاكتراث، في ارتكاب المجرم لجريمته، وذلك من خلال وضع الأشياء الثمينة في أماكن مكشوفة، وفي متناول الجميع، مما يزيد من فرصة تعرضها للسرقة، وتلعب عوامل مثل حجم ووزن وقيمة الأشياء دوراً هاماً في تسهيل مهمة الجناة

وتبين الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة حول هذا الموضوع أن السيارات والأجهزة الالكترونية هي أكثر الأشياء عرضة للسرقة، حيث بلغت نسبة المسروقات من السيارات وقطع الغيار عام ١٩٧٦م ما قيمته ٢٦,٤٤ دولاراً لكل ١٠٠ دولار مبيعات، في حين بلغت ٦,٨٢ دولارات لكل ١٠٠ دولار مبيعات بالنسبة للأجهزة

الالكترونية Cohn and Felson 1979, P: 595 ويرجع الباحثان سبب سرقة هذه الأشياء بهذه النسب المرتفعة اذا ما قورنت بغيرها من الأشياء المسروقة الى قيمتها الكبرى وسهولة نقلها وسرعة التخلص منها بالبيع

ولابد عند البحث في موضوع ملاءمة الهدف من التعرض لنقطتين هامتين أولاهما تتعلق بأنواع الهدف وثانيتهما بخصائصه وصفاته

أولاً: أنواع الهدف:

توجد ثلاثة أنواع من الأهداف التي يمكن أن تكون عرضة للأفعال الاجرامية أكثر من غيرها

١ ـ الأهداف التجارية Commercial Targets

مثل محطات البنزين، وأماكن بيع الخمور، في البلدان التي تسمح بتعاطيها، والبقالات، والمخازن الكبيرة، ويمكن أن تكون مهمة المجرم سهلة، إذا كانت الجهود المبذولة في منع وقوع الجريمة أي الاجراءات الأمنية الوقائية Anti-Theft Efforts ليست في المستوى المطلوب وذلك بسبب عدم توفر وسائل منع وقوع الجريمة مثل أجراس الانذار، خزانات حديدية، رجال أمن مختصين مسلحين، أجهزة الكترونية خاصة باكتشاف السرقة من المحال التجارية

أضف الى ذلك وجود بعض العوامل المساعدة في حدوث

الجريمة، مثل تأخر ساعات العمل في أوقات يهدأ فيها النشاط العام أو يكاد يتوقف، عدم وجود العدد الكافي من العاملين بما يتناسب وحجم العمل، ومكان أو موقع المحل التجاري ونوع الحي أو الجيرة التي يقع فيها.

إن من شأن هذه العوامل مجتمعة تؤدي الى زيادة فرص وقوع الجرائم اذا استهين بها، خصوصاً في المناطق الحضرية، التي أصبحت تعاني من ضعف في الضوابط الاجتماعية غير الرسمية، نظراً لطبيعة ونوعية الحياة الحضرية، التي أسهمت في زيادة فرص ارتكاب الاجرام

٢ ـ الأهداف المنزلية Household Targets

يمكن أن تكون المنازل عرضة للسرقة ـ على سبيل المثال ـ ومرغوبة من المجرمين، اذا اشتملت على موجودات ثمينة، مغرية، لأنها تستهوي المجرم دون سواها، ويمكن أن يلعب عدم توفر الوسائل الكافية الكفيلة بحماية المنزل دوراً هاماً في وقوع الجريمة مثال ذلك الاقفال الضعيفة، والأبواب سهلة الاختراق أوالكسر بحيث تكون غير آمنة، خلو المنزل من السكان، كون المنزل شقة في عمارة سكنية غير آهلة بالسكان، ولا تتوفر فيها الاحتياطات الأمنية الكافية أو الملائمة

ودراسة كوهن ووفلسون Cohen and Felson تؤكد بعض الفرضيات الخاصة بهذه الموضوعات، فقد وجدا في دراستهما بأن

المنازل المأهولة بالسكان، أقل تعرضاً لجرائم السرقة من تلك المنازل غير المأهولة، أو التي يوجد فيها شخص، أو شخصين فقط، وأن عدد الجرائم المرتكبة في منزل الضحية أو بالقرب منه، يبلغ نصف عدد الجرائم المرتكبة بشكل عام، وقد توصلت نفس الدراسة الى نتيجة مؤداها أن هناك علاقة بين خطر التعرض للجريمة، والظروف والأماكن التي يتواجد فيها الناس، أو يضعون أشياءهم من أموال وغير ذلك

٣ ـ الأهداف الفردية Individual Targets

ترتبط هذه النقطة بسابقتها على اعتبار أن الضحية يمكن أن تساهم في وقوع الجريمة، من خلال تهيئة الفرصة الملائمة لارتكاب الجاني لفعله الاجرامي وهناك عوامل متعددة تلعب دوراً في تسهيل مهمة المجرم، مثل مكان وقوع الحادث، على سبيل المثال، فقد دلت نتائج الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع على أن معدل جرائم النهب والسطو في أمريكا مثلاً والتي وقعت في الشارع العام كانت أكثر بـ ٣٥٠ مرة من مثيلتها التي وقعت في البيوت، ويمكن أن يقال نفس الشيء عن السيارات المسروقة الواقفة في الشوارع العامة، أو الكراجات والساحات، والمدارس أثناء وقوع الجريمة حيث بلغت نسبتها أربعة أضعاف تلك المسروقة من أماكن أخرى، أضف الى ذلك عامل آخر هو وجود الضحية وحيداً مما يساعد على مداهمة الجاني له، وتدل نتائج الدراسات التي أجريت على أنواع الجرائم المختلفة مثل «الاغتصاب، السرقة، الاعتداء،

النهب، على أن الغالبية العظمى من الضحايا هوجمت عندما كانت وحيدة، وأن نسبة الذين هوجموا كجماعة مكونة من أكثر من شخصين، كانت قليلة جداً، وتكاد تكون معدومة في بعض الأحيان، وهذا يؤكد ضرورة تواجد الناس في جماعات، وتجنبهم السير فرادى في ساعات متأخرة من الليل، وفي أماكن معينة من المدينة، تجنباً لتعرضيهم لخطر الاعتداءات.

ثانياً: خصائص الهدف:

توجد مجموعة من الخصائص التي يتصف بها الهدف والتي يمكن أن تكون عاملاً مساعداً في ارتكاب الفعل الاجرامي.

١ - النـــــوع

قد يتردد الجاني كثيراً قبل الاقدام على ارتكاب جريمته، اذا اكتشف بأن الضحية ذكر، نظراً لأنه يعتقد في قرارة نفسه بأن المرأة ضعيفة ولا يمكن أن تدافع عن نفسها اذا هوجمت، سواء أكان ذلك في حالة السرقة، أو أي جريمة أخرى . أضف الى ذلك كونها أنثى يمكن أن تكون هدفاً سهلاً للسرقة، نظراً لأنها تحمل حقيبة يمكن أن تكون مصدر اغراء للمجرم، وهذا ما يجعلها مختلفة عن الذكر، كذلك كونها أنثى يمكن أن يجعل منها مصدر غواية للجنس الآخر، اذا كان يفكر بارتكاب جريمة الاغتصاب مثلاً، وذلك من خلال ما تلبسه من ملابس مفضوحة ومغرية، فتبدو في نظر المجرم وكأنها

دعوى صريحة لارتكاب جريمته خصوصاً في مجتمعات يعاني فيها الأفراد من الكبت الجنسي وضعف في الضمير الديني والأخلاقي وقد يسأل سائل ماهي علاقة الاختلاف في النوع بتسهيل مهمة المجرم، وكيف يمكن أن يلعب هذا العامل دوراً في وقوع الجريمة؟ إن فهم المرأة لمكانتها الاجتماعية والأدوار التي تترتب على احتلالاها لتلك المكانة وما هو متوقع منها من أنماط سلوكية تتفق وتنسجم مع ثقافة المجتمع الذي تنتمي اليه، يمكن أن يجنبها الى حد كبير خطر التعرض للجريمة، ويقلل من امكانية اساهمها في وقوعها إن هي أحسنت التصرف فهي مثلاً يمكن أن تلعب دوراً في وقوع جريمة الاغتصاب اذا سارت لوحدها في شارع مظلم في ساعة متأخرة من الليل، أو أي منطقة مهجورة أو معزولة، وقياساً عليه يمكن أن تقوم بتصرفات وأفعال أخرى، يمكن أن تجعلها هدفاً سهلاً من أهداف الجاني قد لا يكون فكر فيه من قبل . وفي الحالتين كلتاهما تسهم المرأة في وقوع الجريمة .Amir, 1971, Boggs 1965

٢ ـ العمـــــرُ

يمكن أن يلعب عمر الضحية دوراً في وقوع الجريمة، وخصوصاً اذا كانت الضحية في سن تستطيع معها أن تدرك أهمية الاجراءات الوقائية التي يجب اتخاذها لمنع وقوع الجريمة ويمكن أن يتم ذلك، من خلال العمل على تجنب الظهور في ظروف أو أماكن، تسمح للجاني باستغلالها لكون الضحية من فئة سن معينة لا يستطيع معها أن يقاومه أو يتقي شر عدوانه سواء أكان صغيراً في السن ذكراً كان أو

أنثى أم كبيراً في السن رجلاً كان أو امرأة حيث يجد الجاني في هذه الفئات من الأعمار ضالته المنشودة والمطلوب من هذه الفئات العمل على تفويت الفرصة على الجاني ما أمكن وذلك بأن تحاول عدم تعريض نفسها لخطر الجريمة، من خلال إظهار عجزها، وضعفها، نتيجة لانتمائها الى هذه الفئات من الأعمار، وهنا تقع على المجتمع ممثلاً بمؤسساته الاجتماعية المختلفة، تأمين الحماية اللازمة لهذه الفئات العمرية ما أمكنها ذلك، خصوصاً الطاعنين في السن، الذين حكمت عليهم ظروفهم الحياتية العيش لوحدهم بعيداً عن أفراد أسرهم لسبب أو لآخر.

وتبين الدراسات التي أجريت حول موضوع ربط فئات العمر بأنواع مختلفة من الجرائم، أن فئة الأعمار من ١٢ ـ ٢٤ تحظى بأعلى نسب الضحايا في مجال جرائم الاغتصاب، والسرقة، والاعتداء Felson 1976, Fox. 1976. Wellford 1973 ويمكن القول بأنه نظراً لانخراط المراهقين والشبان الصغار في نشاطات جماعات الأنداد أكثر من انخراطهم في نشاطات الأسر التي ينتمون اليها، فإن من المتوقع أن يقعوا ضحايا لبعض الجرائم التي تقع نتيجة لذلك وتجدر الاشارة هنا، الى أنه يمكن التقليل من مخاطر تعرض الفئات العمرية القاصرة، أو كبيرة السن من خلال برامج توعية، يمكن أن تشكل المعلومات التي تقدمها دعامة أساسية لمساعدتها من خلال استخدامها لتلك المعلومات، في تجنب خطر التعرض للجريمة، وتسهيل مهمة الجاني بوقوعها فريسة سهلة بين يديه، ويمكن التنويه في هذا المجال

بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه كبار السن، في الوقاية من الجريمة ومنع وقوعها، اذ يمكن أن تستفيد أجهزة الشرطة ورجال الأمن من الخدمات التي يقدمها كبار السن من خلال مراقبتهم للأفعال المشبوهة، في الأحياء التي يقطنونها حيث يشكلون في بعض المجتمعات المتقدمة أجهزة شرطة معاونة، تساعد أفراد الشرطة في المحافظة على الحفاظ على الأمن وهو أمر ضروري في المجتمعات الحضرية المعاصرة، التي فقدت كثيراً من عوامل الضبط الاجتماعي فيها، حيث أصبحت أجهزة الشرطة غير قادرة على تحقيق الأمن المتكامل في غياب تعاون أجهزتها مع فئات من المجتمع يمكن أن تكون عوناً وسنداً لها في أداء مهمتها

٣ ـ الطبقة الاجتماعية

يمكن أن يكون الوضع الاجتماعي للفرد، من العوامل المساعدة في ارتكاب الجريمة، في مجتمع فيه تفاوت طبقي كبير بين الفئات الاجتماعية المختلفة، التي تشكل في مجموعها البناء الاجتماعي الطبقي لذلك المجتمع، حيث يرتبط احتلال الفرد لمكانة اجتماعية معينة بواقع اقتصادي معين، مما يؤثر بدوره على بعض الفئات المحرومة في المجتمع، والتي لديها الاستعداد للانحراف Criminal Inclination لارتكاب الجريمة.. من هنا جاءت أهمية تركيز المجتمعات المتقدمة على تقليص الفجوة بين الطبقات في الأنظمة الرأسمالية والتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص ليأخذ كل ذي حق حقه، بحيث يستطيع الفرد اشباع حاجاته الأساسية في اطار الشرعية

الاجتماعية، ومن خلال الالتزام الكامل بالمعايير الاجتماعية السائدة، والمعترف بها من قبل الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، وليس هناك شك في أن أكثر الفئات تعرضاً لخطر الوقوع في الانحراف، وارتكاب الأفعال الاجرامية، هي الفئات التي تعاني من حرمان شديد في جانب اشباع حاجاتها الضرورية، مما يجعلها تقع فريسة سهلة للجريمة اذ ليس أمامها سوى اللجوء الى السبل غير المشروعة لاشباع تلك الحاجات، نظراً لأن المجتمع بأنظمته السائدة هو الذي دفع هذه الفئة من الناس الى الانحراف وهذا ما ركز عليه اتجاه توقيع اللوم على النظام System-Blame Approach وبعض أتباع نظرية العنونة Labeling الذين يقولون بعدم وجود مجرمين نظراً لأن المجتمع هو الذي يفرخ الجريمة، من خلال نوعية الأنظمة الاجتماعية السائدة Eitzen 1983, Reid 1976 ويمكن أن تكون الفئات الفنية في المجتمع هدفاً للجريمة اذا هي ساعدت في ايجاد الظروف المواتية لارتكابها، وذلك من خلال عدم الحرص واللامبالاة وعدم اتخاذ الاجراءات والاحتياطات الكفيلة بالمحافظة على ممتلكاتها وأموالها مما يتيح الفرصة لمن تسول له نفسه بارتكاب الجريمة الى الاقدام على ارتكابها.

أضف الى ما تقدم ذكره وجود عدد آخر من المتغيرات مثل الانتماء العرقي والحالة الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر في حدوث الأفعال الاجرامية نظراً لارتباطها بنمط حياتي معين، وبخلفية ثقافية معينة، في مجتمع فيه أجناس عرقية متعددة فهناك ارتباط بين الحالة الاجتماعية وامكانية تعرض الشخص للجريمة. حيث أثبتت نتائج

الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع أن فئة العزاب والمطلقين هي أكثر الفئات تعرضاً للجريمة، بعكس فئة المتزوجين حيث أن نسبتهم قليلة مقارنة بالفئتين الأولى والثانية Cohen and Felson, 1979, P· 597 ويمكن تفسير هذه النتيجة في اطار نوعية الحياة التي تحياها فئات العزاب والمطلقين، وعامل الوحدة الذي يستغله الجناة استغلالاً جيداً في ارتكاب جرائمهم ضد هذه الفئات دون سواها

غياب مصدر الحماية

يلعب غياب مصدر الحماية ـ سواء أكان مادياً أو غير مادي ـ دوراً هاماً في وقوع الجريمة فقد دلت الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على أن مرتكبي جرائم السرقة، بشكل خاص يفضلون ارتكاب جرائمهم في المناطق التي تفتقر الى أساليب الحماية الضرورية أو الكافية وتلعب نوعية العلاقات الاجتماعية التي تربط بين السكان، والنشاطات التي يقومون بها دوراً هاماً وأساسياً في منع وقوع الجريمة Felson 1980, P: 95 وقد يكون غياب الحماية لأسباب تتعلق بظروف العمل ومتطلباته حيث يضطر رب الأسرة الى ترك منزله ساعات طويلة ليلاً أو نهاراً، دون أن يكون هناك شخص بديل يمكن أن يقوم بمهمة حماية بقية أفراد الأسرة من الأطفال أو القاصرين ذكوراً أو اناثاً، والذين لا يستطيعون حماية أنفسهم ويمكن أن يعوض عن تغيب رب الأسرة في البيت، بإجراءات أمنية وقائية سبق التعرض لها في جزء سابق من هذه الورقة، ويمكن أن يقال نفس الشيء عن كبار السن الذين تضطرهم ظروفهم الاجتماعية للعيش

بمفردهم بعيداً عن رقابة أو حماية أحد أفراد أسرتهم من الناضجين القادرين على دفع الأذى عنهم، وحمايتهم منه، ولذا فإن توفر أساليب مادية للحماية أمر في غاية الأهمية بالنسبة لهذه الفئة من الناس وأن أي تقصير في هذا الجانب يمكن أن يسهم في اتاحة الفرصة للمجرمين في العمل على تنفيذ مخططاتهم الاجرامية، ولذا فإن المجرمين يفضلون ارتكاب جرائمهم في المناطق التي يقطنها كبار السن أو القاصرين الذين يفتقرون الى وسائل الحماية الضرورية ـ كما سبق أن بينا ـ فالبيوت التي يوجد فيها ربات البيوت ـ أما لأنهن لا يعملن أو لأنهن يقمن على رعاية منازلهن والعناية بأطفالهن ـ هي أقل تعرضاً للجرائم من بيوت النساء العاطلات عن العمل أو العاملات في المدارس أو في القوات المسلحة، فوجود ربة المنزل في منزلها يساعد في منع الجريمة لأنها تشكل عنصراً هاماً من عناصر الحماية اذ قد يتردد المجرم كثيراً قبل الاقدام على ارتكاب جريمته في مكان فيه نشاط، وفيه أساليب حماية يمكن أن تحول دون قيام المجرم بتنفيذ مهمته بسهولة، ومن هنا جاء اهتمام الباحثين في ميدان علم الاجرام، بالبحث في العلاقة القائمة بين النشاط الروتيني، الذي تأثر بالمتغيرات الجذرية التي حدثت في ميدان التقنية والتي عكست آثارها على مجالات أخرى أرحب، هي المجالات التنظيمية، والبيئية، والسكان وأثرت بالتالي على ارتفاع معدلات الجريمة وهذا ما لخصته النظرية الإيكولوجية Hawley 1950

عرض لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن

نعرض فيما يلي بعض الحالات التي تم الحصول عليها من

المراكز الأمنية وهي تمثل عينة من الجرائم المرتكبة في الأردن بهدف الوقوف على أسباب ارتكابها والدور الذي يمكن أن تلعبه الضحية في حدوث الجريمة.

الحالة الأولى: جريمة سرقة

في شهر نيسان ١٩٨٦م أبلغت الشرطة بوقوع سرقة في أحد المنازل بإحدى ضواحي عمان، تحركت مجموعة من الشرطة للمكان، وتبين بأن السارق قد دخل الى المنزل من الباب الرئيس حيث كان مفتوحاً، ودخل مباشرة الى غرفة النوم وبعد تهديد أهل المنزل قام بفتح خزانة الملابس وأخذ منها مبلغاً من النقود يقدر بحوالي مائتي دينار، كما أخذ سلسالاً وأساور ذهب، وقام بإغلاق باب الخزانة وخرج من نفس المكان الذي دخل منه

وبعد قيام رجال الشرطة بالكشف على المكان لم يعثروا على أية آثار عنف أو كسر أو خلع واتضح لهم بأن السارق دخل من الباب الرئيس وبعد سؤال صاحب المنزل أفاد بأنه ترك باب المنزل الرئيس مفتوحاً لحين عودة ابنه، الذي كان يسهر عند أحد أصدقائه والذي كان من المنتظر أن يعود الى المنزل الساعة الحادية عشرة ليلاً مما مكن السارق من الدخول الى المنزل.

يتضح من استعراض الحالة السابقة أن الضحية وهم أهل المنزل أسهموا اسهاماً كبيراً في وقوع الجريمة، فترك الباب مفتوحاً بحجة أن أحد أفراد الأسرة موجوداً خارج المنزل، هو دعوة مفتوحة

للسارق ليأخذ منه ما يشاء خصوصاً أثناء الليل وجميع أفراد الأسرة نائمون، فهم بعملهم هذا ساعدوا في توفير عنصرين أساسيين لارتكاب الجريمة، أولهما توفير الهدف المناسب للسرقة،وثانيهما عدم توفر عنصر الحماية الأساسي وهو اقفال الباب قبل النوم

الحالة الثانية جريمة سرقة

في سنة ١٩٨٨م غادر المدعو م ع منزله للقيام بزيارة لأحد أصدقائه وعند عودته في المساء فتح باب منزله ودخل الى غرفة النوم ففوجىء بما شاهده، اذ وجد الأغراض منثورة على أرض الغرفة وباب الخزانة مخلوعاً وبعد تفقده لمحتويات المنزل تبين له بأن كل مدخراته من ذهب ومجوهرات ونقود قد سرقت، فبدأ يلطم على وجهه، وأصيبت زوجته بصدمة عنيفة نقلت على أثرها للمستشفى لأن كل ما تملك من ذهب ومجوهرات قد سرق، وبعد احضار رجال الشرطة وقيامهم بالكشف على مكان وقوع الجريمة، تبين بأن الجاني دخل من أحد شبابيك المنزل المصنوعة من الألومنيوم والتي تفتقر الى وجود حديد حماية

يتضح من النظر الى جريمة السرقة السابقة بأن المجرم نفذ جريمته في غياب عنصر الحماية وهو حديد الحماية، وليس معنى ذلك أن الحديد يمكن أن يمنع وقوع جريمة السرقة، ولكن وجوده على الشبابيك يجعل المجرم يفكر كثيراً قبل الاقدام على فعلته

نستنتج مما تقدم أن الضحية وهم أهل المنزل أسهموا في وقوع

جريمة السرقة لأنهم مهدوا السبيل لوقوعها بعدم توفيرهم عنصر الحماية الكافي، فوجود الرغبة في السرقة يشكل عنصراً واحداً فقط من عناصر وقوع الجريمة وهم بإهمالهم عنصر الحماية جعلوا من المنزل هدفاً سهلاً لوقوع الجريمة.

الحالة الثالثة: جريمة سرقة:

شخص خليجي حضر الى الأردن بقصد الزيارة. وعند وصوله الى أحد الفنادق استأجر سيارة سياحية، وأبقى السيارة أمام الفندق، وبداخلها أغراض، وحقيبة صغيرة، وأوراق نقدية ظاهرة، وعندما قام في صباح اليوم التالي للذهاب الى السفارة، وجد بأن نقوده وأغراضه سرقت من السيارة وقد قام على الفور بإبلاغ الشرطة، والتي قامت بدورها بإجراء التحريات اللازمة، التي عثرت من خلالها على بصمات أحد المشتبه بهم، وعند مطابقة هذه البصمات تبين أنها بصمات أحد الأشخاص العاملين في الفندق وقد تم التعرف على السارق من قبل صاحب العلاقة بعد عمل طابور تشخيص لنزلاء الفندق والعاملين فيه

تبين الحالة السابقة بوضوح اهمال الضحية في المحافظة على أمواله وحاجياته، اذ أنه وضع هذه الحاجيات والأموال، تحت نظر الناس بمن فيهم المجرم الذي قام بسرقته، فوضع الحقيبة والنقود في سيارة سياحية على المقعد داخل السيارة، عمل خاطىء وإن قفل باب السيارة بالمفتاح غير كاف ولا يعتبر بأي حال من الأحوال عنصراً كافياً

للحماية، فهو بعمله هذا وبكشفه للأوراق النقدية غير الأردنية أغرى السارق لارتكاب جريمته.

الحالة الرابعة جريمة سرقة

أثناء تجول المدعو «ع» في منطقة وسط البلد في مدينة عمان، قام بإيقاف سيارته في أحد الشوارع الرئيسة، وتركها مفتوحة، وبداخلها المفتاح، ونزل الى أحد المحال التجارية، لشراء بعض الحاجيات، وفي هذه الأثناء كان أحد الأشخاص يراقبه، وما كان من هذا الشخص الاّ أن صعد في السيارة وقام بتشغيلها، وقادها الى منطقة غير معروفة، وعندما عاد صاحب السيارة الى سيارته لم يجدها فقام بإبلاغ الشرطة بكل ما حصل معه، وبعد يوم من البحث والتقصي عثر على السيارة في ضواحي عمان، أبوابها مفتوحة، وقد نفد وقودها، وعند تفقد السيارة تبين بأن الجاني قام بأخذ بعض القطع الذهبية الموجودة في جيب السيارة الداخلي، والتي يقدر ثمنها بمائتي دينار هذا بالاضافة الى فقد بعض الأغراض الخاصة، التي كانت موجودة على المقعد الخلفي وفي الصندوق الخلفي للسيارة

إن الضحية هيأت كل الفرص المناسبة لارتكاب الجريمة، حيث ترك مفتاح السيارة بداخلها، جاهزة للاستعمال، هذا بالاضافة الى ترك أشياء ثمينة بداخل السيارة، كانت في متناول يد المجرم فمن الواضح أن الضحية لعبت دوراً فعالاً في حدوث الجريمة من

خلال عدم توفر عنصر الحماية، وتسهيل مهمة الجاني بتوفير الهدف المناسب سهل المنال.

الحالة الخامسة: جريمة قتل

كان المجني عليه يعمل صائغاً في احدى محافظات المملكة ويبلغ من العمر الخامسة والثلاثين، وبحكم طبيعة عمله، فقد كان يتردد عليه الناس من كلا الجنسين، وكان من جملة المترددين عليه فتاة تبلغ من العمر الرابعة والعشرين، وهي طالبة جامعية، وكان المجني عليه ثرياً جداً، في حين كانت الفتاة من العائلات المحافظة متوسطة الحال، وقد ترددت عليه عدة مرات لشراء بعض القطع الذهبية، وتكونت بينهما علاقة مودة وطيدة استمرت فترة طويلة وكان خلالها يوهمها بالزواج، مما أدى الى زيادة المودة بينها، واستمرت هذه العلاقة الى أن استطاع الشاب من جراء اغرائه للفتاة النيل من شرفها، وقد أقلق هذا الأمر الفتاة وجعلها في حيرة من أمرها، وتوسلت اليه أن يتقدم لخطبتها من ذويها، وكان يعدها بفعل ذلك في الوقت المناسب وعندما تكون الظروف ملائمة، وبقيت الأمور تسير على الوعود الكاذبة، ونظراً لخوف الشاب من الفعل الذي ارتكبه مع الفتاة وعدم رغبته في الزواج منها، قرر نقل مكان اقامته الى محافظة أخرى. الّا أنها لم تيأس من رحيله وبقيت على اتصال معه حتى بعد رحيله، وكانت تطلب منه الزواج وأخيراً رفض فكرة الزواج بها وتزوج بفتاة أخرى.

بقيت الفتاة في حيرة وقلق دائم ولم تتجرأ على إخبار ذويها عن

فعل هذا الشاب، وبقيت كذلك الى أن تقدم لخطبتها شاب آخر تزوجها واكتشف الزوج بأن زوجته ليست عذراء الاّ أنه كتم الأمر بينها وبينه ولم يمض على زواجها فترة طويلة، حتى سمع بخبر زواجها صديقها القديم، الذي أعاد اتصاله معها، ليطلب منها أن تعود الى الاتصال به حيث أصبحت زوجة والأمر لا يكلفها شيئاً واذا لم تلب طلبه فإنه سوف يخبر زوجها عن كل ماضيها، وبقيت تتوسل اليه مراراً وتكراراً بأن يتركها وشأنها لتعيش مع زوجها في أمان واطمئنان، ومع ذلك بقي يهددها ويتوعدها، ولما اقتنع فعلاً بأنه لن ينال من شرفها بعد زواجها قام بإبلاغ زوجها عما في زوجته

بعد ذلك استنفذ الزوج طاقته، ولم يعد يحتمل هذا الأمر، مما دفعه الى طلاق زوجته واضطرت هذه الزوجة الى الانتقام من صديقها القديم وبأي طريقة كانت، لأنه السبب في كل مصائبها، فعمدت الى شراء مسدس من نوع «برشوت»، وبدأت تخطط لقتله، حيث ذهبت الى مكان اقامته في محافظة أخرى واستفسرت عن مكان اقامته في تلك المحافظة الى أن عرفت العنوان، وبدأت ترصد تحركاته، الى أن عرفت بأنه سيسافر الى خارج البلاد، وبعد أن عرفت موعد سفره ذهبت الى المطار وانتظرت مدة تزيد عن الساعتين، ولكنها عرفت بأنه سافر قبل وصولها الى المطار مما زاد تصميمها على الانتقام وتركت الأمر بضعة أيام ثم ذهبت الى محله، واضعة على وجهها خماراً، ودخلت عليه الى المحل، وبدأت تساومه على أسعار الذهب، حتى استدرجته بالإبتعاد عن مكان جلوسه خلف طاولته، حرصاً منها بأنه قد يخفي مسدساً داخل محله، وكشفت عن

وجهها وأخرجت مسدسها المجهز وقامت بإطلاق النار عليه، فأطلقت عليه طلقتين أصابتاه في مكان غير قاتل، حيث وجد الفرصة مهيأة لخروجه خارج المحل، فهرب الى الخارج الاّ أن تصميمها على قتله جعلها تتبعه الى المحل المجاور الذي دخل اليه فأطلقت عليه خمس طلقات أخرى حتى أردته قتيلاً وألقي القبض عليها وتمت احالتها الى المحكمة

يتبين لنا من الاطلاع على تفاصيل هذه الجريمة، بأن الضحية دفع الجاني الى قتله بما أقدم عليه من أعمال لعبت دوراً في تهيئة الفرصة المواتية لارتكاب الجريمة فالنيل من شرف الفتاة في مجتمع يحترم قيمة الشرف والأخلاق، يعتبر جريمة كبرى ترتكب في حق الفتاة وقد استغل مكانته كذكر، بما لهذه المكانة من امتيازات في مجتمعنا، لتحقيق مآربه الشخصية فلم يكتف بفعل ذلك وبعدم الزواج من الفتاة بل حاول أن يستغل الموقف حتى بعد زواجها بأن هددها بإخبار زوجها عن ماضيها اذا لم تخضع لرغباته البوهيرية التي لا تضبطها قيم أو أخلاق. وعندما امتنعت عن الاستجابة له نفذ تهديداته وتسبب في طلاقها من زوجها، مما دفعها الى الانتقام منه بقتله، لأنه دمر حياتها فكل تفاصيل الحادثة تشير الى اسهام الضحية في تهيئة الظروف المناسبة لارتكاب الجريمة

الحالة السادسة جريمة قتل

كان المدعو (ع) على علاقة ممتازة بزوجته وقد أنجبت منه أربعة

أبناء وابنتين، وتبلغ ابنته الكبرى من العمر أربعة عشر عاماً، وكان يعمل مدرساً في وزارة التربية، حيث أرسل في اعارة الى المملكة العربية السعودية، وبقيت زوجته مع أبنائها وبناتها في عمان حيث أحضر ابن أخيه ليعيش مع الأسرة ويشرف عليها أثناء غيابه وقد نشأت بينه وبين امرأة عمه أثناء غياب عمه، علاقة غرامية وصلت الى حد ممارسة الجنس وكان الزوج في هذه الأثناء يرسل نقوداً تقوم الزوجة بصرفها على المشاوير الخاصة، وفي الرحلات، وقد اطّلع الجيران على الوضع، ووقعت مشاكل بين الطرفين نتيجة لذلك، كما لاحظت الابنة الكبرى ذلك، وعند عودة الزوج لزيارة الأسرة، أبلغه الجيران وابنته بذلك، ولكنه لم يصدقهم ودخل معهم في صراع متهماً اياهم بشتم زوجته والاساءة لعرضها وكذلك قام بزجر ابنته ولم يصدق ما قيل له عن زوجته بعدها اتفق العشيقان على التخلص من الزوج، وتمت عملية القتل، بواسطة مسدس أحضره ابن الأخ للزوجة بعد أن قام بتدريبها على استعماله، حيث أقدمت على قتل زوجها للتخلص منه في سبيل التزوج من ابن شقيقه، مستغلة بذلك الخلاف الحادث بينه وبين الجيران

يتضح من النظر الى هذه الحالة بأن الضحية وضع ثقته في شخصين ليسا أهلاً للثقة أولهما ابن أخيه الشاب غير المتزوج الذي أمنه على زوجته وأبنائه وثانيهما زوجته التي لم تكتف بخيانته مع ابن أخيه وقابلت ثقته بها بالتآمر مع عشيقها لقتله، فواضح بأن الضحية مهد الطريق لوقوع الجريمة لأنه لم يستمع لما يقوله

الجيران وابنته الكبرى عن علاقة زوجته بعشيقها ورضاه عن وجود ابن أخيه داخل المنزل يعيش مع زوجته وأولاده، وغيابه عن المنزل لفترات طويلة فهو بذلك هيأ كل الفرص لوقوع الجريمة بأركانها الثلاثة.

بعد استعراض الحالات الست السابقة يتبين لنا أن الضحية في كل الحالات أسهمت في تهيئة الظروف المناسبة لارتكاب الجريمة بغض النظر عن نوع الجريمة المرتكبة، وقد اتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن اهمال الضحية في تأمين مصدر كاف للحماية سواء أكان ذلك في حالات السرقة أو القتل جعل الأمر سهلا بالنسبة للجاني لتنفيذ جريمته

الخاتمـــة

حاولت هذه الورقة أن تبين الدور الذي يمكن أن تلعبه الضحية في وقوع الجريمة، وذلك من خلال استعراض مقتضب للدراسات التي أجريت في هذا المجال، والتي كان تركيز معظمها على بيان مدى تأثر الظروف الاقتصادية على دفع المجرمين الى ارتكاب جرائمهم، في حين كان تركيز باقي الدراسات على بيان تأثير عوامل أخرى مثل النشاطات الحياتية الروتينية على حجم الجريمة وتفاعلها في الزمان والمكان، مع عناصر حدوث الجريمة الثلاثة وهي

وجود الميل أو الاستعداد لدى الجاني، وتوفر الهدف المناسب، وعدم وجود مصادر الحماية الكافية والضرورية

وقد تعرضت هذه الدراسات في جانب منها للدور الذي تلعبه الضحية في وقوع الجريمة

ويمكن القول بأن هناك اتجاهين لا ثالث لهما تركزت حولها الدراسات التي أجريت في مجال دراسة الجريمة والمجرمين، وهما اتجاه توجيه اللوم الى الفرد، والاتجاه الآخر توجيه اللوم الى المجتمع وكل اتجاه منهما يحاول تفسير السلوك الاجرامي بإرجاعه الى أسبابه ومسبباته، وقد حاولت الورقة أن تبحث نقطة هامة في مجال دراسة الجريمة، وهي دور الضحية في وقوع الجريمة، فقد تبين من استعراض نتائج الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، اغفالها لهذه النقطة وتركيزها على دور الضحية أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الجريمة

لذا فقد تم التعرض لهذا الجانب لإبراز أهميته في وقوع الجريمة، وذلك ببحثه من خلال الاطار النظري الثاني وهو توقيع اللوم على الفرد، وقد تم ذلك من خلال لوم الضحية Victim-Blame نظراً لأنه يشكل عنصراً هاماً في معادلة اتجاه لوم الفرد على اعتبار أن المجرم قد يكون في بعض الأحيان ضحية لإهمال أو تقصير وقع من جانب الضحية نفسها، وهذا هو الجانب الذي حاولت أن تبرزه الورقة من خلال عرضها للنقطتين الرئيستين اللتين تكونان العناصر الرئيسة في وقوع الجريمة وهما «الهدف والحماية»

وقد خلصنا من خلال بحث ومناقشة النقطتين السابقتين وما تلاهما من مناقشة لبعض الحالات من الجرائم المرتكبة في الأردن الى

أن للضحية دوراً فاعلا في دفع الجاني الى ارتكاب ما يرتكبه من أفعال اجرامية، بما توفره من فرص وظروف تجعله الضحية وليس الجاني.

وفي ضوء ما تقدم ذكره، ونظراً لأهمية الدور الذي يلعبه المجني عليه في وقوع الجريمة، فإنه يتعين علينا كباحثين ودارسين للسلوك الاجرامي، الاهتمام بهذا الجانب وذلك بإجراء البحوث والدراسات التي يمكن أن تغني معرفتنا، وتزيد من فهمنا لهذه الظاهرة التي وجدت منذ أن وجد الانسان على هذه الأرض.

المراجـــــع

- Akers, Ronald, Problems in the Sociology of Deviance; Social definitions and behavior, Social Forces 46: 455-465, 1967
- Amir, Menachem, Patterns of Forcible Rape, Chicago, University of Chicago press, 1971.
- Boggs Sarah "Urban Crime patterns" American Sociological. Review, 30: 899- 905, 1965.
- Cloward Richard Loyd Ohlin, Delinquency and Opportunity. A Theory of Delinquent Gangs. New York: Free Press, 1960.
- Eitzen, Stanley, Social Problems, Boston; Allyn and Bacon Inc, 1983.
- Empey, Lamar, "Conformity and deviance in the situation of Company", American Sociological Review. 33: 760 - 740, 1968.
- American Delinquency. The Dorsey Press; Illinois 1982.
- Goode, Erich "On Behalf of the Labeling Theory", Social Problems 22: 570 - 583, 1975.
- Hawley, Amos, Hman Ecology: A Theory of Communication Structure. New York, Ronald, 1950.
- Felson, Marcus. "Social change and crime rate trends: A routine activity approach" American Sociological Review 44. 588- 608, 1979.
- Glazer, Daniel, Social Deviance. Chicago: Markham. Goldberg, Samuel, 1971.
- Mankoff, Milton, "Societal Reaction and career deviance", Sociological Quarterly 12: 204- 218, 1971.
- Reid, Sue, Crime and Criminology, Hinsdale: Dryden Press, 1976.
- Reppetto, Thomas, Residential Crime, Cambridge: Ballinger, 1974.

- Sutherland,Edwin and Cressy, Donald, "Tow types of Explanations of criminal behavior" In Sociological Theory edited by: L. Coser and B. Rosenbery, New york: Macmillan Press Company. PP: 598 - 602, 1964.